

مشروعات حان وقت قطف ثمارها

د. أحمد درويش

لقد كثر الحديث فى الشهور السابقة عن لجنة الشفافية والنزاهة التى رأسها د. أحمد درويش وزير التنمية الإدارية السابق والتقارير التى اصدرتها والتى أغضب بعضها الرئيس السابق ووزير الداخلية وأعتقد انه آن الأوان لنخرج من عباءة النظام السابق وما انطوى عليه الى مضمون التقارير والتوصيات لنبدأ مرحلة وضع أسس الإدارة الرشيدة.

فى هذا التحقيق سوف نستعرض 3 مشروعات واضحة المعالم خرجت من أعمال اللجنة اثنين تم تنفيذهما بالكامل ولكن نسب الالتزام بهما غير مرضية وواحد تم تنفيذه جزئيا.

هذه المشروعات تستهدف محاربة الفساد وتحقيق العدالة ويأتى تحقيقنا هذا لأننا نستشعر أن الجهات الحكومية مازالت تسير على ذات النهج وكأنهم مسمعوش ان البلد فيها حاجة بتتغير !!

أول هذه المشروعات هو بوابة المشتريات الحكومية على الانترنت والتى حارب الوزير درويش ليستصدر قرارا من رئيس مجلس الوزراء فى 2010 بأن يتم نشر كل المناقصات والمزايدات الحكومية عليها وكانت المقاومة الأكثر بأن يتم نشر من فاز بهذه المناقصات (الترسية) وكان الرد يعنى الناس تدخل على الانترنت تعرف كل شركة رسى عليها ايه وبكام؟ ولم لا هى دى مش فلوس دافعى الضرائب؟

أى حديث عن الشفافية ومنع الفساد أكثر من أن يكون هناك موقع على الانترنت تدخل عليه فيعرض لك كل ما تشتريه وتبيعه الحكومة بمجرد أن تدخل بعض الكلمات الدالة.

هذا المشروع الذى فاز فى مسابقة الأمم المتحدة بالمركز الثانى كأحسن مشروع لمكافحة الفساد لا كرامة له فى وطنه ... هل تصدق أيها القارئ العزيز أن نسبة التزام الجهات الحكومية حوالى الثلث فقط فى النشر وأقل من 5% فى الاعلان عن الترسية !! والسؤال المطروح اللى مش بيعمل حاجة غلط ميخافش ويعلن عن اعماله. طب الجهات مش بتعلن ليه - الترسية مش بيعلنوا عنها علشان الشركات وصيتهم بلاش علشان الحسد - طب والاعلان عن المناقصة والمزايدة ... ؟

ثم أى حديث نتحدثه عن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة إذا كانت الجهات الحكومية لا تلتزم بأبسط مساعدة لهذه الشركات التى تجد نفسها مضطرة الى شراء كافة الصحف لتتبع أخبار المناقصات ثم اللف كعب داير على الجهات الحكومية وسداد آلاف الجنيهات لشراء الكراسات التى قد لا تتقدم لها بعد قراء تفاصيلها.

ومن هذا المنبر نتمنى على رئيس الوزراء اجراء تعديل سطر واحد فى القانون 89 لسنة 98 وارسالة للمجلس العسكرى بجعل النشر على البوابة ملزما بل ونضيف - مطلوب أن يتم نشر كل تخصيص ارض يتم أو أى رخصة تمنح على هذه البوابة.

ثم ننتقل الى المشروع الثانى بوابة الوظائف الحكومية التى أصدر درويش منذ يناير 2010 قرارا بأن يتم الاعلان عن كل الوظائف الحكومية - بما فيها الوظائف بالتعاقد ولكن هيهيات أن يتم ذلك وهو مخزن أصوات بعض أعضاء مجلس الشعب ومصدر رزق البعض الآخر فنجد نسب التزام هزيلة

هل سنستمر على هذا المنوال - الا تستحق هذه البوابة تعديل مادة أو اثنين فى عجلة من القانون 47 لسنة 78 فى عجلة من المجلس العسكرى لمنع نزيف الوساطة والمحسوبية - الا تتفقون معى أن هذا القرار سوف يقابل باستحسان من العامة وارض الشارع.

ليست العدالة - أحد مبادئ الثورة - تقتضى أن يحصل على الوظيفة من هو أجدر بها. الحقيقة لا نجد تفسيراً أن تظل الأمور بأن اللى ناجح مقبول واستطاع أن يجد من يأتى له بتأشيرة من مسئول كبير أو موظف فى شئون عاملين غير سوى يقدر يحصل على وظيفة وزميله الل جايب جيد جداً قاعد فى البيت

ثم ما هذا الاهدار الذى تسبب فيه الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حينما طلب من الشباب الذين يرغبون فى وظيفة التقدم ورقياً لتجد وزار المالية نفسها أما 7 مليون طلب يتم نقلها بسيارات نقل يوميا لتملاً غرفاً بمبنى الوزارة - بالله عليكم من سيقوم بإدخال هذه البيانات على الحاسب وتبويبها - ثم عندما نفذت الاستثمارات أعلن صفوت النحاس انه سيقبل أى طلب على أى ورقة - من الذى سيقوم بقراءة خط اليد وادخال البيانات وكل واحد ألف طلب والله أعلم كتب تاريخ تخرجه ومؤهله كاملاً و ...

وكانت النتيجة 7 مليون طلب فى طريقهم الى مفرمة وزارة المالية بسبب قرار من التنظيم والإدارة بعدم استخدام البوابة التى تستخدم ذات البنية التى تستقبل طلاب تنسق دخول الجامعات ومهياة للآلاف أن يستخدموها فى ذات الوقت.

أما المشروع الثالث فكان دورة عمل اعداد الموازنة المصرية وحدث التزام جزئى بأن قامت وزارة المالية العام الماضى باصدار ما يعرف بموازنة المواطن وهو أمر حميد ولكن القضية أكبر من ذلك بكثير. دورة العمل تبدأ بجلسات استماع من المواطنين عن اولوياتهم ومشاركة المحافظات فى خصوصياتها واستطلاع الرأى فى الأعباء التى نلقياها على الأجيال القادمة - ان الوضع الطبيعى للأمور أن الأهل يساعدون ابنائهم فى مجابهة أعباء الحياة ولكن يبدو اننا استلطفنا الاقتراض الذى يسدد على سنوات طويلة يعنى باختصار يسدد بعد ما احنا نطلع معاش فاصبحنا متفردين فى أننا الأهالى اللى بتستلف من ولادها وربنا يستر إذا كان الأبناء حيكون معاهم لتسديد الدين.

نحن لا نرغب فى التنازل عن نبرتنا المتفائلة فى المستقبل وأن مصر لو أخذت بأسباب منظومة القيم الأصيلة لدى شعبها وإزالة الغبار عما ران عليها سوف يكون لها مكان بين العشرين دولة الأوائل.

ولكن السؤال العاجل المطروح هل مازلنا محتاجين الترويج لدفع هذه المشروعات الهامة - كنا نظن أن الثورة مهدت الطريق للبذور التى زرعها لتطرح وقد حان وقت قطافها.